Policy Brief
31/19 - أكتوبر 2019

POLICY CENTER FOR THE NEW SOUTH
THINK • STIMULATE • BRIDGE

الفوارق في المغرب من منظور دولي

يوري دادوش وحمزة سعودي

ملخص

يعرف المغرب فوارق كبيرة على مستوى الدخل، ففي سنة 2013 بلغت حصة الـ10% الأغنى من الساكنة ما يقارب 32% من الدخل الوطني،[1] أي ما يعادل 12 ضعفاً لحصة الـ10% الأفقر. إن أي اتساع مفرط في الفوارق من شأنه أن يؤثر سلباً على وتيرة النمو على المدى الطويل، لأنه عادة ما يقترن بضعف في استغلال الموارد البشرية. ومن هذا المنطلق تدفع هذه المقالة بطرح مفاده أنه، باستلهام التجارب الدولية، يمكن للحكومة المغربية أن تفعل الشيء الكثير للحد من الفوارق دون التفريط في تعزيز التنمية، بل وربما يمكنها أن تفعل ذلك بطريقة لا تثقل كاهل الميزانية العامة، إن لم نقل بطريقة قد تكون لها آثار إيجابية على هذه الأخيرة.

مقدمة

يعرف المغرب فوارق كبيرة على مستوى الدخل، ففي سنة 2013 بلغت حصة الـ10% الأغنى من الساكنة ما يقارب 32% من الدخل الوطني،[2] أي ما يعادل 12 ضعفاً لحصة الـ10% الأفقر.

صحيح أن الفوارق تعتبر شيئاً طبيعياً في إطار اقتصاد السوق، خاصة في ظل التحولات السريعة. إلا أن أبحاثاً أجريت مؤخراً تشير إلى أن الفوارق المتسعة، إذا ما تجاوزت حدوداً معينة، فإنها لا تقترن فقط بحرمان الفئات الأفقر وبتراجع التماسك الاجتماعي، بل إن تأثيرها السلبي يمكن أن يطال النمو الاقتصادي أيضاً (صندوق النقد الدولي 2017). وحسب هذه الأبحاث، فإنه إذا ما تم تنفيذ الإجراءات الهادفة للحد من الفوارق بصورة مناسبة، فيمكنها أن تدعم النمو حتى عندما تكون مستويات التنمية منخفضة.

كما يمكن أن تقترن الفوارق الكبيرة بالجريمة وعدم الاستقرار السياسي وانخفاض الاستثمار. لكن الأهم من ذلك، هو أن الاتساع الكبير في الفوارق يؤدي إلى ضعف استغلال الرأسمال البشري. ذلك أن الفوارق في الفرص المتاحة تكاد تقترن دائماً بعدم المساواة في الولوج إلى الصحة والتعليم والشبكات الاجتماعية وفرص العمل. وحتى إذا كانت الفوارق في المغرب تتماشى مع مستوى

1. تجدر الإشارة إلى أنه بالنظر إلى عدم توفر بيانات عن الدخل، تستند المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب إلى نفقات الأسر المعيشية كبديل عن الدخل.
2. نفس الملاحظة أعلاه.

نموه، فإن ضعف استغلال رأس المال البشري هو بالتأكيد سمة من سمات المغرب، بحيث إنه يحرم الكثير من الأفراد من إمكانية تحقيق قدراتهم الكاملة.

من المؤسف أن عدم توفر معلومات من مصادر معيارية مثل إحصائيات الإقرار الضريبي والدراسات الاستقصائية الخاصة بالأسر المعيشية يحول دون تحليل الدوافع الكامنة وراء الفوارق في المغرب. هذا وقد أجريت آخر دراسة استقصائية تخص الأسر المعيشية في 2014، لكن المعلومات المتاحة للعموم من هذه الدراسة تقتصر على إنفاق الأسر حسب الفئات العشرية، بدون الكشف عن تفاصيل أخرى (حسب العمر والجنس والمنطقة ومستوى التعليم، إلخ.) تعد ضرورية للقيام بالتقييم المناسب للدوافع الكامنة وراء الفوارق وطبيعتها. وفي ظل هذه الإكراهات المهمة، يدرس هذا البحث الموجز حالة التوزيع غير المتكافئ للدخل والتعليم وفرص العمل وغيرها في المغرب مقارنة مع المعدلات العالمية، وخاصة مع عينة من البلدان.

الفوارق عبر العالم: اتجاهات ذات صلة بالمغرب

إن الفوارق في البلدان النامية مثل المغرب عادة ما تكون أعلى مقارنة مع البلدان المتقدمة، سواء تم قياسها بناءً على حصة الـ1% أو الـ10% الأعلى دخلا من الدخل الإجمالي (انظر الرسمين البيانيين 1 و2)

الرسم البياني 1: حصة الـ10% الأعلى دخلا من الدخل الوطني حسب مناطق العالم، 2016

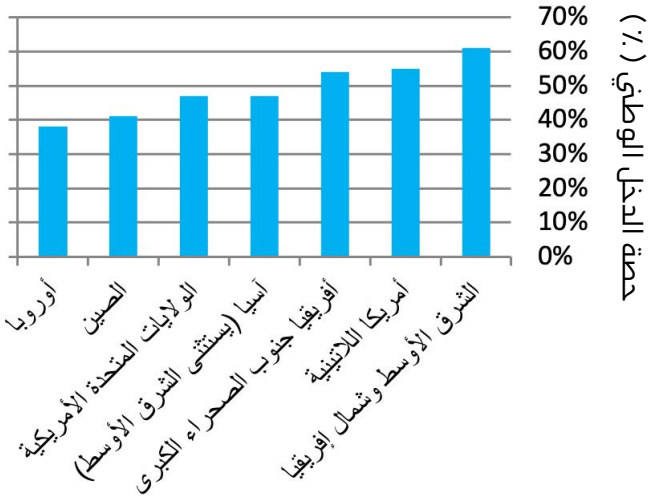

الرسم البياني 2: حصة الـ1% الأعلى دخلاً من الدخل الوطني حسب مناطق العالم، 2016

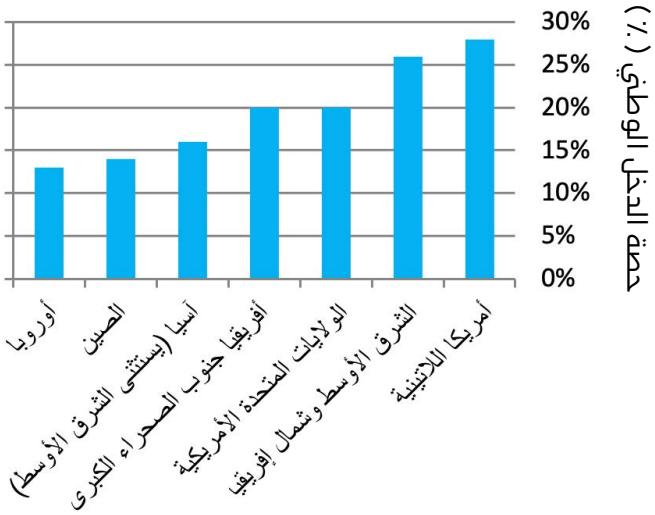

المصدر: قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم، 2019

ينسجم هذا مع منحنى كوزنتس (Kuznets, 1955) الذي يصف كيف أن النمو الاقتصادي خلال المراحل المبكرة للتنمية الاقتصادية لبلد معين (خلال مرحلة التصنيع)، ترافقه مستويات متزايدة من الفوارق اللازمة لجذب العمال من البادية إلى المصانع في المدن، وهي عملية مستمرة في المغرب. ويرى كوزنتس أنه عندما يصل بلد معين إلى مستوى عالٍ من التنمية، تبدأ الفوارق في التراجع، ويعزى ذلك جزئيا إلى قدرة البلد على زيادة الإنفاق الاجتماعي، واعتماد الضرائب بشكل تصاعدي، وغير ذلك من الأمور.

هذا وتكشف أدلة تجريبية حديثة حول الترابط عبر الوطني بين دخل الفرد والفوارق، استناداً إلى مؤشر "جيني" (GINI) خلال الفترة 1980–2000، أن هناك ترابطاً إيجابياً طفيفاً ما لم يتخطى الدخل عتبة 5000 دولار (مستوى الدولار الدولي في 1990)، وهو ما ليس ببعيد عن وضع المغرب اليوم، كما أن مستويات الدخل الأعلى تسجل انخفاضا حاداً. مع ذلك، وخلافا لنظرية كوزنتس، ترتفع الفوارق في الدخل مرة أخرى بين الدول الأغنى في العالم (موتسوس وآخرون، 2014).

إن تصنيف المغرب دولياً من حيث عدم المساواة حسب مؤشر "جيني" ليس ببعيد عن تصنيفه من حيث الدخل الفردي المعدل باعتماد معيار القوة الشرائية، إذ يقترب من الرتبة 100 من بين حوالي 200 دولة.

الرسم البياني 3: العلاقة الترابطية بين مُعامِلات "جيني" والناتج المحلي الإجمالي للفرد ما بين 1980 و2000

1980-2000

عدم المساواة (معامل "جيني")

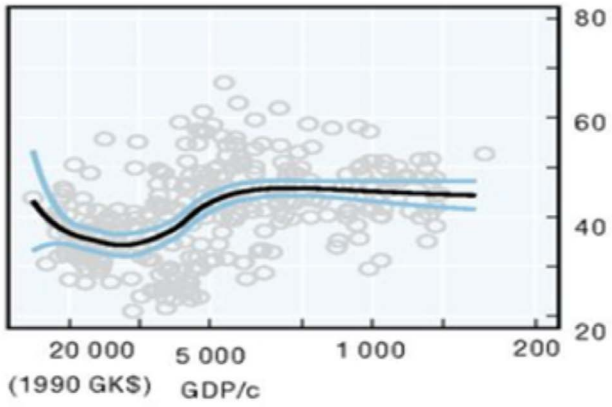

المصدر: (موتسوس وآخرون 2014).

الرسم البياني 4: العلاقة الترابطية بين مُعامِلات "جيني" والناتج المحلي الإجمالي للفرد في 2017[3]

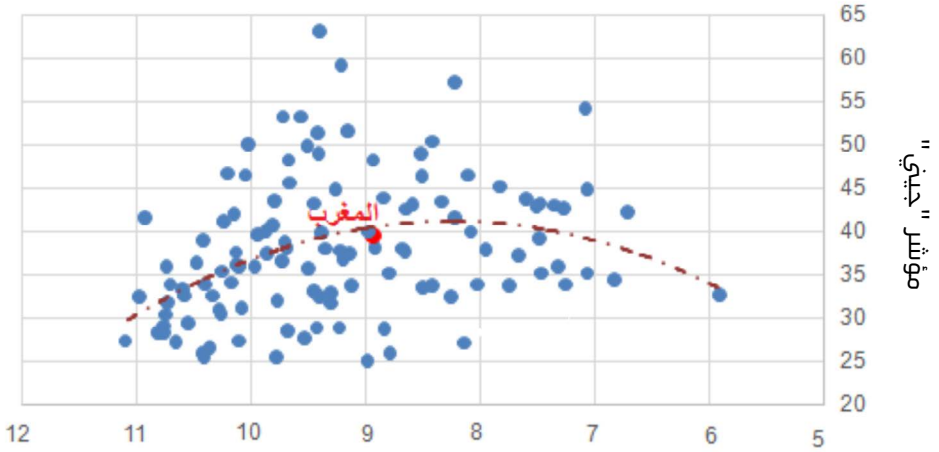

(الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد)

المصدر: حسابات قام بها الكاتبان بالاستناد إلى مؤشرات التنمية العالمية لسنة 2017 أو أحدث البيانات المتاحة.

3. في هذا الرسم البياني، نبين العلاقة الترابطية بين مؤشر "جيني" والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد وفقاً لتعادل القوة الشرائية وذلك في 118 دولة نمتلك معطيات عنها.

إن استعراض اتجاهات الفوارق في الدخل خلال الفترة 1980-2016 يبين أنها تختلف اختلافا كبيرا من منطقة إلى أخرى. هذه الفوارق تبلغ أعلى مستوياتها في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء، بينما تصل إلى أدنى مستوياتها في أوروبا. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى وجود نظام حماية اجتماعية فعال. وتعتبر الولايات المتحدة الأعلى تفاوتا في الدخل بين الدول المتقدمة، وهذا التفاوت أعلى حتى من نظيره في العديد من البلدان النامية.

لعل الحقيقة المثيرة للانتباه هي أنه خلال 2016، حصل الـ1% الأغنى من الساكنة على دخل يفوق إجمالي دخل الـ50% الأفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بـ2.6 مرة، وهي المنطقة التي ينتمي إليها المغرب حسب تصنيف البنك الدولي. وتضم المنطقة العديد من الأغنياء في دول الخليج الغنية بالنفط، ومن غير المرجح أن تنطبق هذه المستويات القصوى من الفوارق على المغرب، حيث لا تتوفر معطيات مماثلة عن الـ1% الأغنى.

وبالفعل، ازدادت الفوارق في الدخل في معظم البلدان، لكن بسرعات مختلفة ما بين عامي 1980 و2016، مما يسلط الضوء على الدور الحاسم الذي تلعبه السياسات والمؤسسات الوطنية في تدبير وتشكيل الفوارق.

ويُعتقد أن هناك عدة عوامل تفسر مستويات الفوارق المتزايدة داخل وعبر مناطق العالم. ومن المرجح أن يكون أهمها التغير التكنولوجي المتحيّز للمهارات، وهو تغير يقلص من الحاجة إلى اليد العاملة غير الماهرة لفائدة اليد العاملة الأكثر مهارة، كما هو الحال مع الأتمتة (Jiancai & Pengqing, 2018). وتساهم العولمة في هذا التوجه من خلال إعطاء الأولوية والأسبقية للمهارات، وذلك حتى في البلدان التي لديها وفرة في اليد العاملة غير الماهرة، ومن خلال خلق العديد من الفرص التي تسمح للفائز بالظفر بكل شيء[4] (Maskin, 2014).

وكما سنرى لاحقا، ليس هناك شك في أن التغير التكنولوجي المتحيز للمهارات والعولمة كانا من السمات المهمة في المغرب. إضافة إلى ذلك، أصبحت السياسات منذ منتصف الثمانينات تقريبا في العديد من البلدان (رغم أنه من غير الواضح ما إذا كان هذا الأمر ينطبق على المغرب) أكثر ليبرالية. وهو ما أدى إلى تراجع الطابع التصاعدي في فرض الضرائب، وإلغاء ضوابط التقنين، والخوصصة، إضافة إلى تقليص مختلف أنواع الاستحقاقات الاجتماعية في العديد من البلدان. وفي الآونة الأخيرة، برزت أدلة على أنه في الاقتصادات المتقدمة التي تتوفر على رصيد من البيانات التاريخية، كان معدل العائد على رأس المال أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدى فترات طويلة جداً، وعلى مدى عقود وقرون، مما عزز الثروة وزاد في نهاية المطاف من الفوارق في الدخل (Piketty, 2014). لكن مع ذلك، لا تُظهر البيانات المحدودة المتاحة في المغرب سوى تغييرا بسيطاً نسبياً في الفوارق في الدخل خلال العقود الثلاثة الماضية.

أبعاد الفوارق في المغرب

رغم أن مستوى الفوارق يظل مرتفعا ومستقراً في المغرب، فمن المهم أن ندرك منذ البداية أن البلد قد تمكن في السنوات الأخيرة من إحراز تقدم مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن الحد من الفقر بشكل كبير، وذلك بشكل يعكس معدلات نموه الاقتصادي المطرد والمعتدل. وقد ساعد مزيج من ارتفاع دخل السوق وزيادة الإنفاق الاجتماعي، مدعوما بنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.2% خلال الفترة 2000-2014 (أي أكثر من 2% للفرد الواحد)، على خفض معدل الفقر في المغرب. كما انخفضت حصة الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 2.15 دولار أمريكي (تعادل القوة الشرائية اليومية للسكان) من 15.3% في 2001 إلى 4.2% في 2014 . كما أن مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد[5] التي تشمل مختلف أشكال الحرمان مثل عدم الولوج إلى التعليم، قد انخفضت بشكل كبير في المغرب من 24.5% من السكان في 2001 إلى 6% في 2014 . كيف يمكن إذن وصف توزيع الدخل في المغرب بطريقة بديهية؟ إن نتائج آخر دراسة استقصائية حول الأسر المعيشية في 2014 تفتقر إلى التفاصيل، لكنها تمكننا

4. لمزيد من المعلومات حول تأثير العولمة على الفوارق، انظر: http://theorist-/23/06/www.worldbank.org/en/news/feature/2014/eric-maskin-globalization-is-increasing-inequality

5. يشمل الفقر متعدد الأبعاد الحرمان المتنوع الذي يعاني منه الفقراء في حياتهم اليومية - مثل ضعف الخدمة الصحية. ونقص التعليم، وعدم كفاية مستويات العيش، وعدم التمكين، ونوعية العمل الرديئة، والتهديد بالعنف، والعيش في مناطق خطرة بيئيا إلى جانب أبعاد أخرى." للمزيد من المعلومات انظر: https://ophi.org.uk/policy/multidimensional-poverty-index/ ".

من تحديد أربع مجموعات رئيسية من الأسر المعيشية استنادا إلى معرفتنا بالبلد ودراستنا السابقة الخاصة بالطبقة الوسطى في المغرب (Arbouch & Dadush, 2019). ويبين الرسم البياني 5 توزيع الإنفاق حسب الفئات العشرية المعبر عنه بتعادل القوة الشرائية اليومية والمحينة إلى غاية العام 2017 بشكل يعكس وجود تضخم. وتشمل الفئة العشرية الدنيا، التي يقل دخلها عن 4 دولارات يوميا، جميع الفقراء أو معظمهم، كما يحددون حسب الدخل باستخدام عتبة الفقر الخاصة بالبنك الدولي، وبعض الأشخاص الذين يعيشون فوق عتبة الفقر. من جهتها، تنفق الفئات العشرية الأربع التي تليها ما بين 4 دولارات و10 دولارات في اليوم، ومعظم هؤلاء الأشخاص يسكنون في البادية، حيث إن نموذج صاحب الدخل الرئيسي هو الشخص الذي يعمل في الزراعة (بمساعدة أسرته) أو يعمل بشكل غير رسمي في قطاع الخدمات بالمدينة. هذه الأسر المعيشية غير مصنفة تقنيا على أنها فقيرة، لكنها تعاني من بعض أشكال الحرمان المحددة في الفقر متعدد الأبعاد، وهي فئات معرضة بشدة لتقلبات المناخ، أو للتغيرات الصحية، أو لفقدان العمل بدون تعويض.

تمثل الفئات العشرية الأربع التالية، التي تكسب ما بين 10 دولارات و21 دولاراً في اليوم، الطبقة المتوسطة في المغرب. وبالتالي فهي تنتمي إلى أسر قد تكون قادرة على شراء سيارة مستعملة أو أفضل من ذلك، وأجهزة منزلية متنوعة (انظر Arbouch & Dadush, 2019)؛ البعض في هذه المجموعة معرضون للعودة مرة أخرى إلى مستويات الفقر أو لما يقارب الفقر، وغالبيتهم سيكون لديهم عوامل وروابط للعودة للعيش في شروط صعبة. كما أن جزءاً من هذه المجموعة، وليس كلها بالتأكيد، يستفيد من الضمان الاجتماعي والمعاشات ومن التغطية الصحية النظامية.

المجموعة الأخيرة هي الفئة العشرية العليا التي تتكون من المنتمين إلى الطبقة الوسطى الأكثر غنىً ومن مجموعة صغيرة من الأسر الغنية نسبياً والتي لا يختلف مستوى معيشها ماديا عن مستوى الأسر الأوروبية من الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى العليا. ويمكن للأسر الأفضل حالاً في هذه المجموعة مثلاً شراء سيارة فاخرة. والواقع أن السيارات الفاخرة تمثل 7% من السيارات المستخدمة في المغرب وقد تكون مملوكة لحوالي 2.5 إلى 3% من الأسر.[6] ضمن هذه المجموعة، يمكن للمرء أن يجد نسبة 1% الأغنى من الساكنة والتي لا تتوفر أي معلومات بشأنها. إذا كان توزيع الدخل المغربي مشابها لمعدل المناطق النامية، وليس هناك سبب للاعتقاد بأن الأمر يختلف كثيراً، فيمكن للمرء أن يتكهن بأن نسبة 1% الأغنى بالمغرب لها دخل يزيد بحوالي 1.5 مرة عن إجمالي ما يحصل عليه الـ50% في أسفل هرم الدخل.

6. حوالي 40% من سكان المغرب ينتمون إلى أسر تمتلك سيارة، و7% من هذه الفئة يملكون سيارة فاخرة (Arbouch & Dadush, 2019) (عربوش وداوش، 2019).

الرسم البياني 5: متوسط الانفاق السنوي للفرد في المغرب حسب التقسيم العشري، تعادل القوة الشرائية محسوب بالدولار الأمريكي، 2017

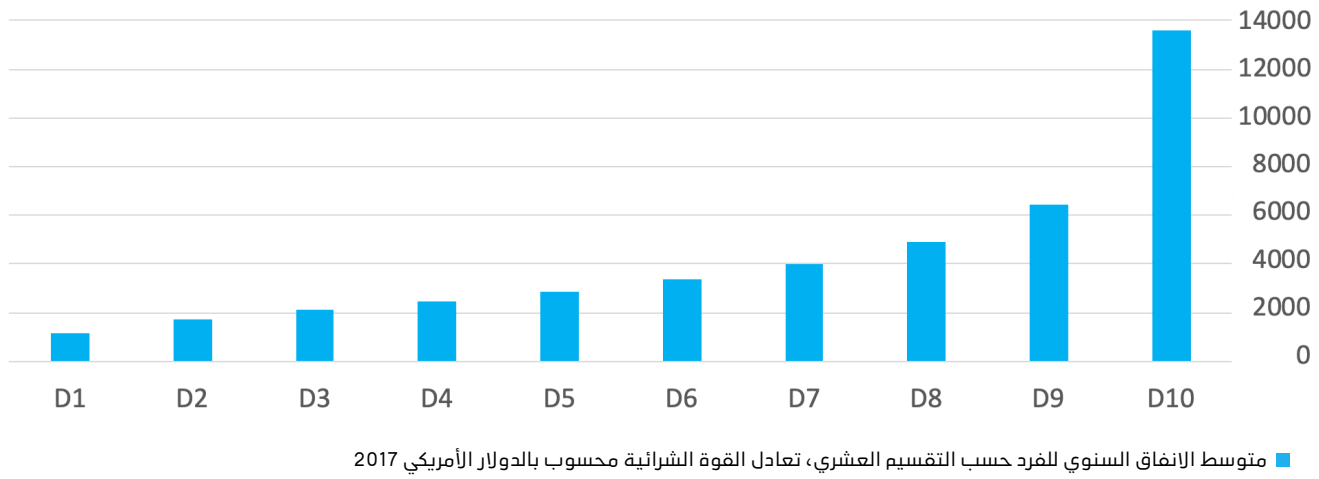

المصدر: حسابات قام بها الكاتبان، المندوبية السامية للتخطيط

رغم التقدم الذي تم إحرازه في السنوات الأخيرة، يخلق ارتفاع معدلات الفوارق وتدني مستويات عيش عموم السكان الكثير من الإحباط. وحسب استطلاع حديث أجرته مؤسسة التكوين الأوروبية بعنوان "الهجرة والمهارات"، فإن 59% من الشباب المغاربة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و29 عاما، يرغبون في مغادرة المغرب، وجزء كبير منهم بشكل نهائي.

إن الفوارق في المغرب ظاهرة معقدة بشكل خاص، لأنها تعكس الفوارق بين الجنسين وبين الجهات، وكذا الفوارق الاجتماعية في الدخل.

هناك تباينات جهوية جلية في المغرب. ففي الواقع، هناك ثلاث جهات: الدار البيضاء-سطات، والرباط-سلا-القنيطرة، وطنجة-تطوان-الحسيمة، تتركز فيها نسبة 58% من إجمالي الثروة التي يتم إنتاجها في المغرب، وهي نسبة أعلى بكثير من حصتها البالغة 44% من مجموع السكان (الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، المندوبية السامية للتخطيط).

وهناك أيضا تباينات كبيرة في الولوج إلى الرعاية الصحية بين الجهات، وبين المناطق القروية والحضرية، وكذا بين الطبقات الاجتماعية. فالموارد البشرية الصحية موزعة بشكل غير متساو ولا يتوافق مع احتياجات السكان خاصة في المناطق القروية. ويبلغ متوسط عدد الأشخاص لكل طبيب على المستوى الوطني في المغرب ما قدره 1513؛ هذا الرقم يتضاعف في جهة درعة تافيلالت (3342)، وينخفض بنسبة 42% في جهة الرباط-سلا-القنيطرة.

وفي 2016، تركز حوالي 52% من الأطباء في جهتي الرباط-سلا-القنيطرة والدار البيضاء-سطات (حسب وزارة الصحة المغربية) لوحدهما رغم أنهما تضمان 34% فقط من السكان. وتساهم الفوارق في الخدمات العمومية والاستثمار العمومي في البنية التحتية في عدم انجذاب المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء إلى المناطق النائية، مما يساهم في تعزيز هذه الحلقة المفرغة. ويعتبر التباين في الولوج إلى التعليم وفرص العمل بين الجهات والفئات الاجتماعية من بين القضايا الحاسمة التي سيتم تناولها من خلال هذا البحث بشكل أكبر لاحقا.

المنظور الدولي للفوارق في المغرب

من أجل فهم أفضل لأسباب الفوارق في المغرب، سنقارن البلاد في هذه الفقرة بأربع دول نامية بها لامساواة أكبر، وهي الأرجنتين والبرازيل وجنوب إفريقيا وتركيا، ثم ببلدين فيهما مساواة أكثر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهما مصر وتونس، اللتان كثيرا ما تقارنان بالمغرب في سياقات أخرى. كما قد أدرجنا السويد في هذه المقارنة، كونها تعتبر، وعلى نطاق واسع، منهلا لأفضل الممارسات لأنها حققت توزيعا متساويا نسبيا للدخل، وأيضا لأنها تتوفر على مناخ أعمال موات ودخل مرتفع ونمو اقتصادي قوي مقارنة بأكثر الاقتصادات تقدما في العالم (الرسم البياني 6).

الرسم البياني 6: الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، تعادل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في 2011)، 2017

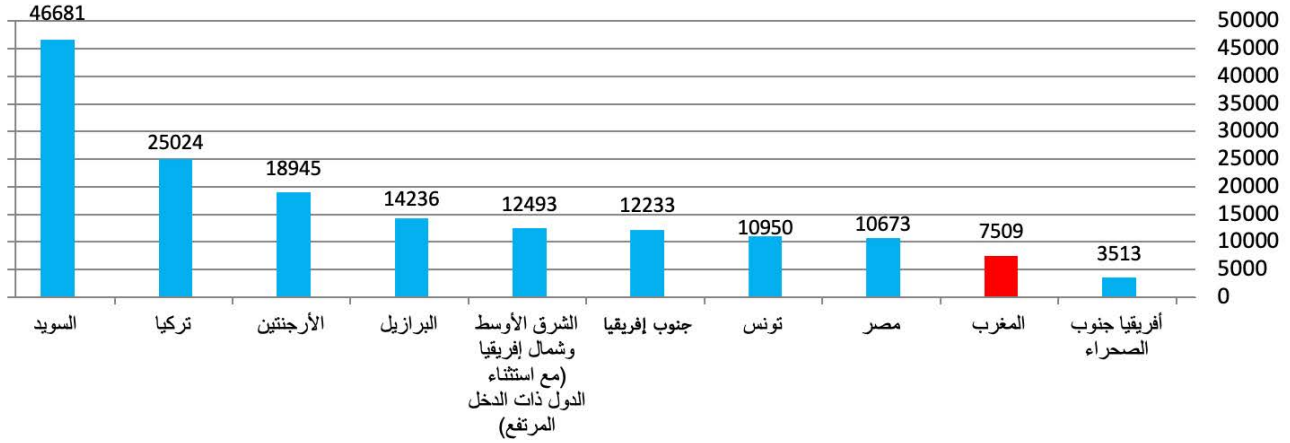

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، قاعدة بيانات البنك الدولي

الرسم البياني 7: تطور مؤشر التنمية البشرية حسب البلد

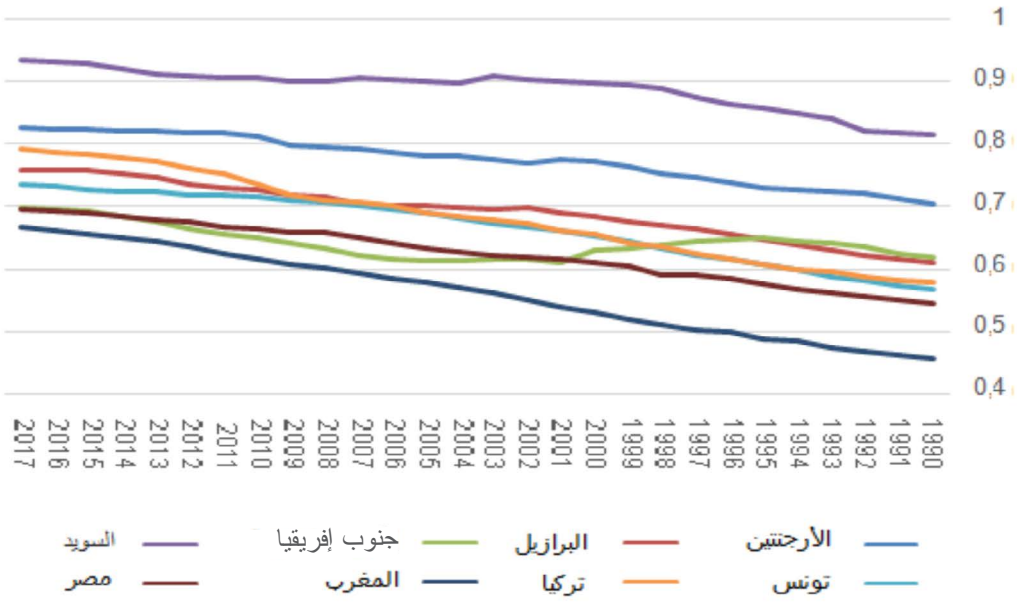

المصدر: بيانات التنمية البشرية، الأمم المتحدة

التنمية البشرية والفوارق

يظهر الأداء النسبي للمغرب في مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية أن البلد قد أحرز تقدما كبيرا في مجال التنمية البشرية في السنوات الأخيرة. حيث ارتفع مؤشر التنمية البشرية [7] في المغرب بشكل كبير من 0.46 في 1990 إلى 0.67 في 2017. لكن وكما يظهر في الرسم البياني 7، فإنه يظل الأدنى في هذه العينة وبهامش كبير، تماشيا مع مستوى دخله المنخفض.

غير أن المغرب بصدد تقليص هذه الفجوة تدريجيا. ويتضح هذا التحسن مثلاً في ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة بـ11.4 سنة، وذلك ما بين 1990 و2017. كما يتجسد في ارتفاع متوسط عدد سنوات الدراسة بـ3.3 سنوات، وارتفاع عدد سنوات الدراسة المتوقعة بـ5.9 سنوات، وزيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي بنحو 93.2%، بحساب القيم الحقيقية.

ومع ذلك لا يزال أداء التنمية البشرية في المغرب أدنى من أداء بلدان شمال إفريقيا، ويحتل المرتبة 123 من أصل 189 دولة ويقع في أسفل عينة البلدان المختارة.

وما يزال المغرب متأخراً في التنمية البشرية رغم معدل نموه المحترم وتقدمه في الحد من الفقر. وأفضل معيار ينطبق هنا لتحديد معدل الفقر هو 3.2 دولارات في اليوم حسب البنك الدولي. ويستقر هذا المعدل في 7.7% بالمغرب، أقل من البرازيل، وأقل بكثير من مصر وجنوب أفريقيا. غير أن معدل الفقر في المغرب هو ضعف معدل الفقر في تونس وأربع مرات أعلى من المعدل في تركيا (الرسم البياني 8).

إن الحد من الفقر الذي أحرز فيه المغرب تقدما ملحوظاً، وإن كان أمراً حيوياً، فإنه لا يعدو أن يكون جانبا واحدا فقط من جوانب اللامساواة. ويظهر مؤشر "جيني"، وهو أكثر مقاييس الفوارق استخداماً، أن الفوارق في المغرب كبيرة مقارنة ببلدان العينة في شمال إفريقيا، كما أنه بالكاد شهدت البلاد تغييراً طفيفاً على مدار العقود الثلاثة الماضية. لكن، وكما يظهر في الرسم البياني 9، فإن المغرب يعاني بدرجة أقل بكثير من اتساع الفوارق مقارنة بالبرازيل والأرجنتين اللتان تعدان من بين الأكثر معاناة من الفوارق في العالم، إن لم تكونا أكثرها على الإطلاق.

7. مؤشر التنمية البشرية هو مقياس موجز لمتوسط الإنجاز فيما يهم الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية: حياة مديدة ومفعمة بالصحة، وغنية بالمعرفة، وفي مستوى معيشي لائق. مؤشر التنمية البشرية هو المتوسط التركيبي للمؤشرات المقياسية لكل من هذه الأبعاد الثلاثة. للمزيد من المعلومات، انظر الرابط التالي: http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi.

ومن بين المقاييس الأخرى المستخدمة على نطاق واسع لتقييم الفوارق نجد نسبة الدخل المحصل عليها من طرف الـ20% الأغنى، وتلك المحصل عليها من طرف الـ20% الأفقر. هذا المقياس يؤكد أن الفوارق كبيرة في المغرب.

وكما هو موضح في الرسم البياني رقم 10، فإن معدل المغرب البالغ 7.4 أعلى بكثير من نظيره في مصر (4.6)، ولكنه لا يصل إلى معدل جنوب إفريقيا (28.4).

الرسم البياني 8:
نسبة الفقراء بدخل 3.20 دولار يومياً (تعادل القوة الشرائية محسوبة بالدولار الأمريكي 2011) (النسبة المئوية للسكان) (2017 أو أحدث البيانات المتاحة)

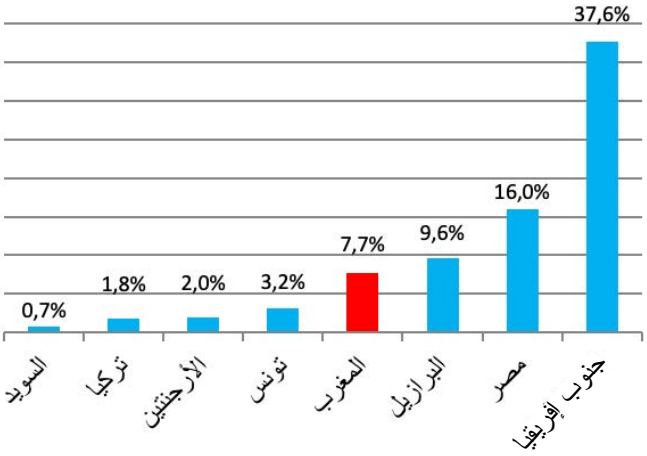

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، 2018

الرسم البياني 9:
معامل "جيني": 2010-2017

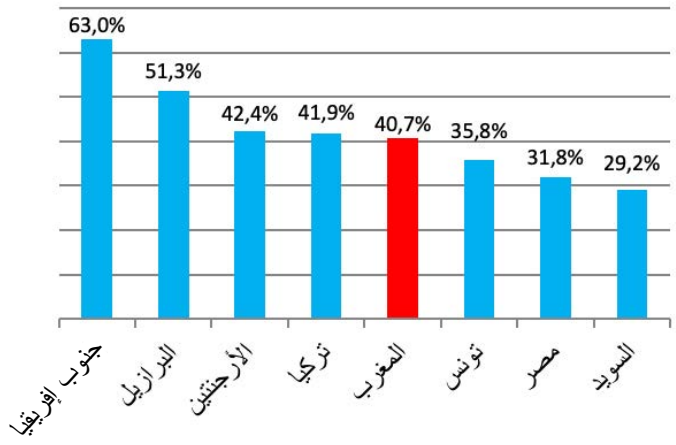

المصدر: معطيات ومؤشرات التنمية البشرية، الأمم المتحدة، 2018

الرسم البياني 10:
معدل دخل الـ20% الأغنى من السكان نسبة الى دخل الـ20% الأفقر من السكان

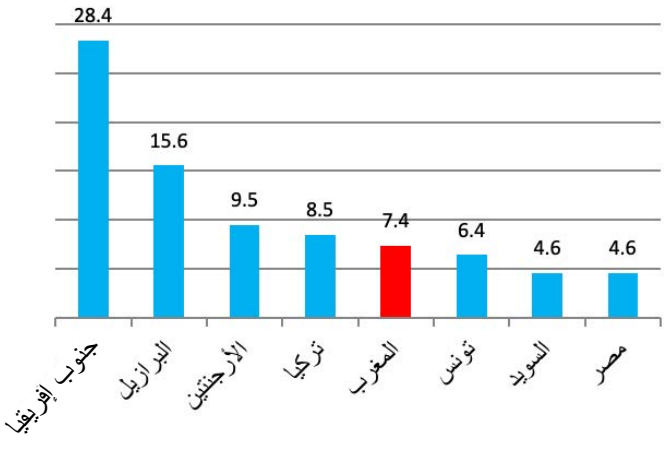

المصدر: مؤشر التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة

الرسم البياني 11:
إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة) (تقديرات منمذجة لمنظمة العمل الدولية)

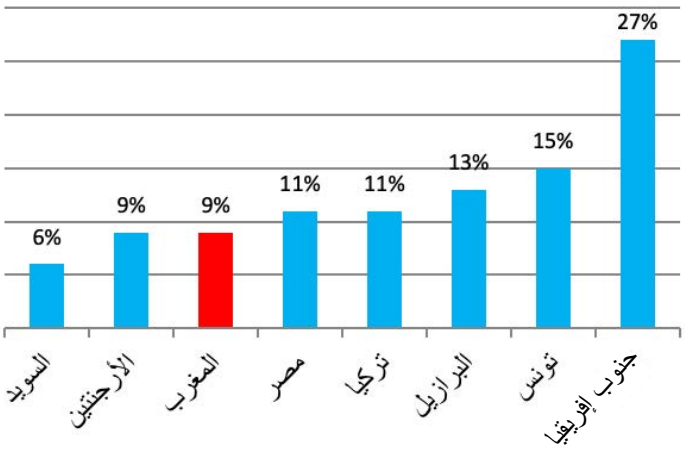

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، 2018

فرص الشغل والنوع الاجتماعي

من بين أهم العوامل المساهمة في الفوارق في المغرب نجد الولوج غير المتكافئ إلى سوق الشغل. فقد بلغ معدل البطالة الرسمي في المغرب 9% في 2018، أي أقل من مصر وتونس، وهو من أدنى المعدلات في عينة البلدان المختارة (الرسم البياني 11). ومع ذلك، فإن معدل البطالة الرسمي في المغرب لا يعطي سوى صورة جزئية عن حالة سوق الشغل ولا يعكس التعقيد الذي يطبع تطورات هدا الأخير والتي تظهر درجة عالية من عدم الهيكلة. كما فشل هذا المقياس في إبراز ضعف تشغيل اليد العاملة (أي الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة كثيرا) في البادية، وكذا في العديد من الخدمات في المدن. وتكمن الأسباب الأساسية لاستمرار البطالة وضعف تشغيل اليد العاملة بالمغرب في العوامل المرتبطة بعرض اليد العاملة - النمو السريع لليد العاملة وتوفر فائض منها – والعوامل المتعلقة بالطلب عليها – في ظل نسبة نمو محترمة في الناتج المحلي الإجمالي ولكنها ضعيفة من حيث خلق فرص الشغل، أي أن النمو مرتبط بتحسن إنتاجية اليد العاملة بصورة كبيرة، وكذا انعكاس الاستثمارات على رأس المال المادي والبشري وتطوير التكنولوجيا. وتلعب العوامل الثقافية والتوقعات وتوافق الكفاءات والمهارات أيضا دورا مهما للغاية في تفسير البطالة وضعف تشغيل اليد العاملة في المغرب. لكن أكثر ما يثير القلق فيما يخص المساواة والاستقرار أن بطالة الشباب تمثل تحديا كبيرا للاقتصاد المغربي. ففي 2018، وصل معدل البطالة هذا إلى مستوى مرتفع للغاية، أي ما يقارب 26% من السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 عاماً، وحوالي 43.2% من الشباب في المجال الحضري في هذه الفئة العمرية، بحيث أن شاباً من بين كل شابين تقريباً كان عاطلاً عن العمل في المناطق الحضرية. زد على ذلك ان معدل مشاركة اليد العاملة في المغرب لا يتجاوز 46%، وهو أدنى معدل مقارنة بعينة البلدان (الرسم البياني 12).

الرسم البياني 12: معدل المشاركة في اليد العاملة، المجموع (% من إجمالي السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر) (تقديرات منمذجة لمنظمة العمل الدولية)

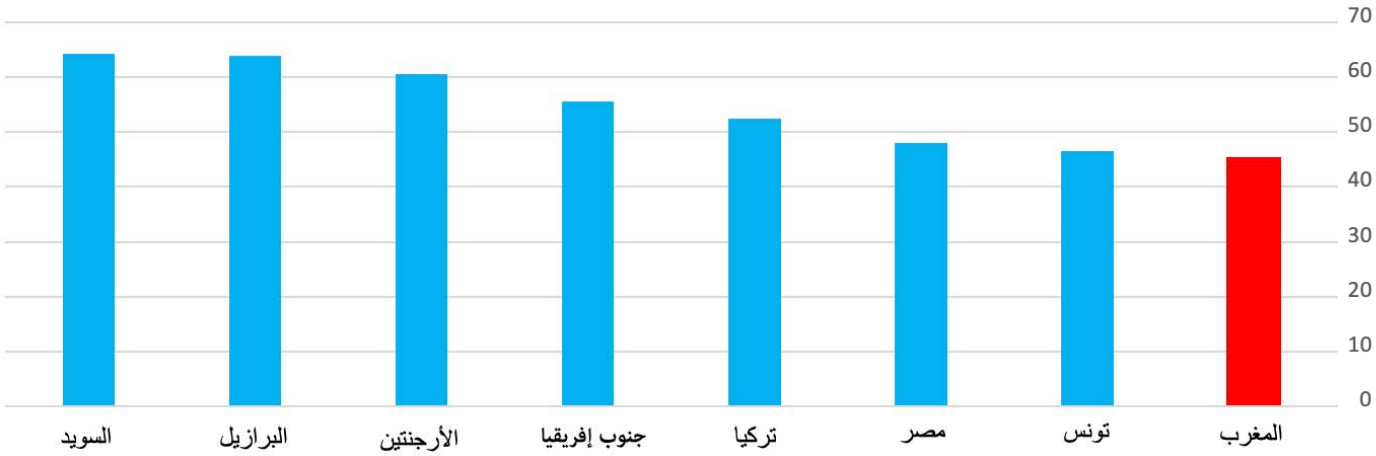

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، 2018

الجدول 1: معدل البطالة والمشاركة في المغرب في 2017

		معدل المشاركة	معدل البطالة
الإناث	المدن	18%	25%
	القرى	30%	3%
	المجموع	22%	15%
الذكور	المدن	68%	12%
	القرى	78%	4%
	المجموع	72%	9%
المجموع	المدن	42%	15%
	القرى	54%	4%
	المجموع	47%	10%

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

تعتبر الفوارق بين الجنسين بعدا بالغ الأهمية في عدم المساواة بالمغرب. فمشاركة النساء المتدنية للغاية في سوق الشغل المغربي تبقى لافتة للنظر ولا تزال واحدة من أدنى نسب المشاركة في العالم. وكما يوضح الجدول 1، فإن معدل مشاركة النساء في اليد العاملة في المغرب يبلغ 18% فقط في المناطق الحضرية، في حين كان معدل مشاركة الرجال أعلى بـ3.7 مرة في 2017. أما معدل بطالة النساء على المستوى الوطني فيبلغ 14.7% مقارنة بـ8.8% بالنسبة للرجال. ووفقا للإحصاء العام للسكان والسكنى، الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط في 2014، فإن الوقت الذي يخصصه الرجال للعمل المهني يزيد 4 مرات عن الوقت الذي تخصصه النساء، في حين أن الوقت الذي يخصصونه للعمل المنزلي هو أقل 7 مرات مقارنة بالنساء.

يمكن تفسير انخفاض معدلات مشاركة النساء في سوق الشغل في المغرب من خلال مجموعة من الأعراف الثقافية، ومعدلات الخصوبة المرتفعة تاريخياً، والافتقار إلى بنية لرعاية الأطفال، وعدم توافق المهارات (يعتبر ولوج الفتيات للتعليم الثانوي والعالي على نطاق واسع أمراً حديث العهد نسبياً في المغرب)، وتراجع بعض الصناعات مثل الألبسة التي توظف أعدادا كبيرة من النساء، وعدم كفاية النمو وفرص الشغل. ووفقا لتقرير حديث صادر عن "مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد"، فإن السياسات[8] أو التحولات المستقلة التي تشجع على زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة يمكنها أن تعزز معدل النمو السنوي[9] للناتج المحلي الإجمالي للمغرب بنسبة تتراوح ما بين 0.2 و1.95 نقطة مئوية خلال فترة غير محددة (أجينور وآخرون، 2017). ورغم أن التأثير على توزيع الدخل لم يناقش في التقرير المذكور، فمن المرجح للغاية حسب رأينا ألا تؤدي زيادة مشاركة النساء في اليد العاملة إلى الحد من الفوارق بين الجنسين بشكل مباشر فحسب، بل ستزيد أيضاً من دخل العديد من الأسر الأقل غنى في المدن، وستحد من الفقر، كما ستساهم في تقليل الفوارق في الدخل بين الأسر المعيشية.

8. من شأن هذه السياسات أو التحولات المناهضة للتمييز أن تقلل من التحيز القائم على النوع الاجتماعي في سوق العمل. ويمكنها أن تتخذ شكل قيود قانونية (مثل التكافؤ الإلزامي في التوظيف) أو حوافز (مثل حملات للتوعية بشأن التكلفة الاقتصادية للتحيز القائم على النوع الاجتماعي، أو إلزامية نشر كيفية منح الأجور في الشركات حسب النوع الاجتماعي ونوع النشاط. إن النتيجة المباشرة لذلك هي زيادة دخل الأسرة، وتنعكس هذه الزيادة ليس فقط على زيادة الإنفاق الأسري ولكن أيضا على المدخرات والاستثمارات الخاصة، الأمر الذي له تأثير إيجابي على إيرادات النمو والضرائب. وتساهم إيرادات الضرائب المرتفعة في زيادة الإنفاق العام على التعليم، مما يساعد على تعزيز تراكم رأس المال البشري خلال مرحلة الطفولة (من خلال تأثير الثبات) وحتى مرحلة البلوغ. وهذا التأثير (الذي يعمل بالطريقة نفسها بالنسبة للرجال والنساء) يساهم أيضا في تعزيز النمو، ومن ثم يكون التأثير العام هو تسريع معدل النمو الاقتصادي.

9. متغيرات النموذج المستخدم في محاكاة تأثير سياسات مكافحة التمييز في سوق العمل هي: الوقت المخصص من طرف النساء؛ الوقت المخصص من طرف الرجال؛ متغيرات القرار الأسري، بما في ذلك معدل الخصوبة، وحصة إجمالي دخل الأسرة الذي ينفق على كل طفل، ومعدل الادخار، ونسبة الوقت الذي يقضيه الرجل والمرأة في العمل مدفوع الأجر، والتحيز المبني على النوع الاجتماعي في مكان العمل، وقدرة النساء على التفاوض داخل الأسرة؛ وأخيرا، معدل النمو السنوي لإنتاج السوق.

التعليم

لعل التعليم هو الملف الأكثر حيوية في مساعي تقليص الفوارق في المغرب. فالوضع الحالي للنظام التعليمي المغربي ينذر بالخطر، وجودته المتدنية تعد مصدراً للفوارق وللنمو الاقتصادي غير الكافي لمعالجة مشكلة البطالة المزمنة في البلاد - خاصة بطالة الشباب. علاوة على ذلك، تظهر نتائج الاختبارات القياسية أن الوضع بالكاد تغير منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فالمشكلة ليست مشكلة موارد - حيث إن الاستثمار في التعليم نسبة إلى حصة الناتج المحلي الإجمالي في المغرب لا يختلف عما هو الحال بالنسبة لاقتصادات مشابهة، بل إن الحصة أكبر نسبة إلى إنفاقه العام – ولكن المشكلة تكمن في فعالية استخدام الموارد.

النتائج الضعيفة للنظام التعليمي المغربي واضحة:

ثلثا المغاربة الذين تبلغ أعمارهم 20 عاما (حوالي 400 من أصل 600 ألف) لا يحصلون على شهادة البكالوريا، ومن بين 200 ألف ممن نالوا شهادة البكالوريا، 50 ألفاً فقط تلقوا تكوينات تلبي توقعاتهم الوظيفية. إضافة إلى ذلك، فإن 2% فقط من الفئة العمرية التي تبلغ 20 عاما ستحصل على شهادات عالية من شأنها تسهيل اندماجهم في سوق الشغل (Chauffour, 2017). ناهيك عن أن خريجي الجامعات في المغرب يعانون من معدل بطالة مرتفع.

ورغم أن الأمية قد انخفضت لتبلغ 30.6% من السكان، فإنها لا تزال مرتفعة للغاية، وهي تعتبر سبباً رئيسياً للتهميش وتؤدي إلى فجوة كبيرة في الدخل بين هذه الفئة والفئة الأكثر تعلما.

كما تأكدت نقاط الضعف في النظام التعليمي المغربي أيضا من خلال الاختبارين الدوليين: دراسة الاتجاهات في الرياضيات والعلوم الدولية (TIMSS)، ودراسة التقدم في مهارات القراءة الدولية (PIRLS).[10] ففي الرياضيات، حصل المغرب على درجة 377 في المرحلة الابتدائية و384 في المرحلة الإعدادية. وفي العلوم، حصل على درجة 352 في المرحلة الابتدائية[11] وعلى 393 في المرحلة الإعدادية.

وتظهر نتائج اختباري PIRLS وTIMSS أيضا أن مستوى الفوارق التعليمية مرتفع للغاية في المغرب مقارنة بباقي دول العالم. وهكذا، فإن نسبة 10% الأفضل من الطلاب يحصلون على درجات أعلى بـ2.5 مرة مقارنة بالـ10% الأسوأ. هذه الفجوات في التعلم هي أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 1.5.

وبدلا من تشجيع الحركية الاجتماعية، تعيد المدارس إنتاج الفوارق الاجتماعية وفقا للخلفية الاجتماعية والاقتصادية للوالدين. وفي سياق يتميز بانعدام ثقة كبير في التعليم العمومي، صار الطلب على التعليم الخاص ينمو بسرعة. ويعيش الشبان المغاربة حاليا في أنظمة تعليمية متوازية تحددها الخلفية السوسيو-اقتصادية والقدرة المالية لأسرهم.

تظهر الفوارق في الحصول على تعليم جيد بجلاء في التعليم الأولي، الذي يعتقد الخبراء أنه حاسم لنمو الطفل حتى يصير شخصا بالغا. ويتضح مثلا من خلال الإحصاء الوطني الأخير حول التعليم الأولي (ENEP, 2014) أن احتمال التحاق الأطفال بهذا التعليم عندما يتوفر والدهم على مستوى تعليمي أعلى (78.6%) يزيد بـ2.5 مرة عن احتمال التحاق طفل لم يذهب والده إلى المدرسة مطلقا، وبـ1.5 مرة عن احتمال التحاق طفل بلغ والده المرحلة الابتدائية فقط. وقد استأثرت مؤسسات التعليم الأولي الخاصة بحوالي 93.5% من الأطفال في هذا المستوى التعليمي في العقد الأول من هذه الألفية، مقارنة بنسبة 76.0% في الستينيات.

وستتحول الفوارق في الحصول على التعليم العالي الجودة في المستقبل إلى فوارق في الولوج إلى سوق الشغل، وبالتالي إلى فوارق في الدخل والثروة. ويجدر الذكر أن الاستثمار في التعليم المبكر عالي الجودة أمر بالغ

- قياس فعالية الأنظمة التعليمية في سياق عالمي؛
- تحديد الثغرات في مصادر وفرص التعلم؛
- تحديد مجالات الضعف وتحفيز إصلاح المناهج الدراسية؛
- قياس تأثير المبادرات التعليمية الجديدة؛

10. "اختبارات TIMSS و PIRLSهي عبارة عن تقييمات دولية تراقب الاتجاهات السائدة بين صفوف الطلاب فيما يخص منجزاتهم في الرياضيات والعلوم والقراءة". وتتضمن نتائج TIMSS وPIRLS:

11. انظر الرسمين البيانيين 1 و2 في الملحق الذي يوضح نتائج اختبارات TIMSS الخاصة بالمستوى الابتدائي في المغرب، مقارنة بالمعدلات العالمية.

الأهمية حتى يكون في متناول غالبية كبيرة من الأطفال الصغار. كما أن إصلاح نظام التعليم العمومي المغربي بات ومنذ وقت طويل ضرورة ملحة. هذا يقودنا إلى التطرق إلى دور الحكومة في الحد من الفوارق.

دور حكومة المغرب في الحد من الفوارق من منظور دولي

تظهر التقديرات المتعلقة بالفوارق قبل وبعد فرض الضرائب وعمليات التحويل بوضوح أن الضرائب التصاعدية والإنفاق الاجتماعي الحكومي يمكن أن يلعبا دورا هاما للغاية في الحد من الفوارق في مختلف أنحاء العالم. لهذا السبب، يتعين على المرء دراسة معاملات مؤشر "جيني" التي تسمح بقياس توزيع مداخيل السوق، أي المداخيل قبل فرض الضرائب والتحويلات، وكذا المداخيل بعد فرض الضرائب والتحويلات، بما في ذلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والإنفاق الحكومي على التعليم، والصحة، ومعاشات التقاعد وغيرها. وعلى سبيل المثال، تقدر لوستيغ وشركاؤها في الدراسة التي أجرتها (Lustig, 2013) أن الضرائب والتحويلات قلصت من معامل "جيني" في الأرجنتين والبرازيل، وهما البلدان اللذان شملتهما عينتنا، بحوالي الربع، أي من 0.497 إلى 0.369 ومن 0.574 إلى 0.438 على التوالي. وتظهر الدراسات الطولية في هذا المجال أنه يمكن الحد من الفوارق بشكل كبير عن طريق تغيير نمط الحكامة، كما هو الحال في أوروبا الشرقية الشيوعية التي شهدت انخفاضاً في مؤشر "جيني" من 0.4 في 1929 إلى 0.27 في 1990، وزيادة بعد سقوط جدار برلين بلغت 0.36 في 2000 (موتسوس وآخرون، 2014). وساهم تبني إصلاحات كل من ريغان وتاتشر في ارتفاع حاد في معامل "جيني" من مستويات كانت مرتفعة أصلاً في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بعد 1980.

تم اشتقاق معامل "جيني" في المغرب من بيانات الإنفاق الأسري، وهكذا فإن جزءاً من الضرائب والتحويلات الحكومية قد تم تضمينه مسبقاً، لكن لا تتوفر أي تقديرات حول ما سيكون عليه معامل "جيني" قبل وبعد الضرائب والتحويلات على حد علمنا. ولتقييم تأثير الحكومة في الحد من الفوارق في المغرب، فإن أفضل ما يمكننا القيام به في هذه المرحلة هو تفحص حجم الضرائب الحكومية كمؤشر على الموارد المتاحة لتغطية الإنفاق الاجتماعي وحجم هذا الإنفاق، وكذا كيفية جمع هذه الموارد وإنفاقها. في 2016، بلغت إيرادات الضرائب في المغرب 26.4%[12] من الناتج المحلي الإجمالي، وهي ليست بعيدة عن متوسط عينة البلدان المختارة. حيث تعتبر الموارد الضريبية في المغرب، كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، أعلى بكثير من مصر، لكنها أقل من تونس. أما في البرازيل والأرجنتين، حيث تتم إعادة التوزيع نحو الفئات العشرية الأدنى من حيث توزيع الدخل بشكل كبير، فإن الإيرادات الضريبية أعلى من المغرب بنحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي السويد، فإن الإيرادات الضريبية أعلى بنسبة 18 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع المغرب.

وتعتبر كيفية تحصيل إيرادات الضرائب مسألة بالغة الأهمية. فما دامت الضرائب غير المباشرة والرسوم تلعب دوراً كبيراً في النظام الضريبي كما هو الحال في المغرب (الرسم البياني 13)، فمن المرجح أن يكون تأثيرها تراجعياً مقارنة بالضرائب المفروضة على المداخيل. كما أنه من المرجح أن يكون الإنفاق الاجتماعي على التعليم الابتدائي والصحة، على سبيل المثال، أكثر مساواة من الإنفاق الاجتماعي على الجامعات التي يرتادها وبشكل غير تناسبي أبناء الأسر الميسورة نسبياً.

إن تحسين تحصيل الضرائب في المغرب وتحقيق مستويات عائدات في الناتج المحلي الإجمالي مماثلة لمستويات الأداء الأفضل في هذا المجال من ضمن العينة، قد يتطلب تقليص حجم القطاع غير المهيكل. ويقدر أن هذا القطاع في المغرب يتجاوز 30% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يقارب أعلى مستوى في العينة. إن القطاع غير المهيكل لا يقلل فقط من جباية الضرائب ولكنه يقترن أيضا بالوظائف ذات الإنتاجية المنخفضة والأجور المتدنية، وبالوظائف غير المستقرة وغياب الأرباح. وحسب تحليل أنجز مؤخراً، فإن الشركات العاملة في القطاع غير المهيكل تحقق كذلك معدلات نمو منخفضة، إضافة إلى وجود عدد قليل جدا من الخريجين في القطاع

12. المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2016

المهيكل (La Porta & Shleifer, 2014). الأمر المشجع هو أن الحجم التقديري للاقتصاد غير المهيكل (أو اقتصاد الظل) في المغرب قد شهد انخفاضا معتدلا بـ5% كحصة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2004-2015.

الرسم البياني 13: الضريبة المباشرة وغير المباشرة بالمغرب في 2018

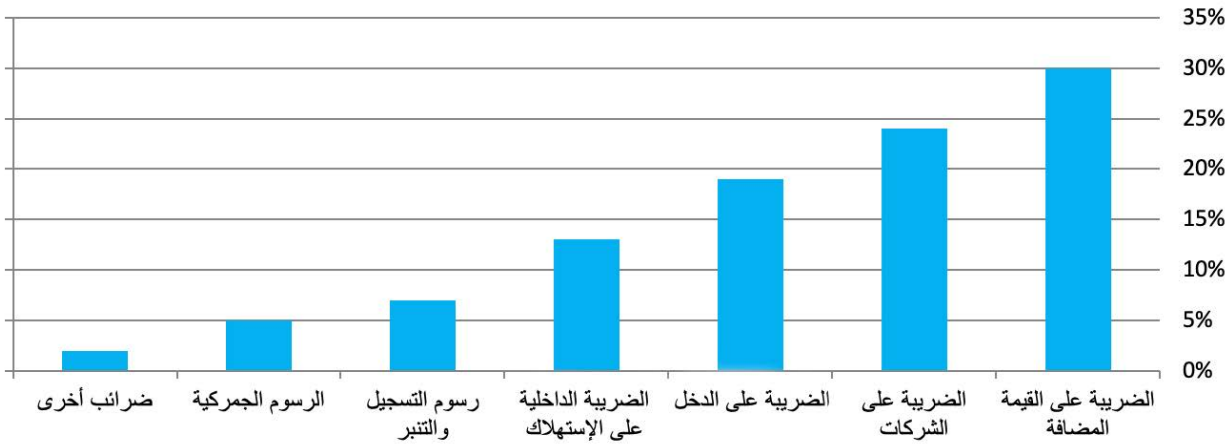

المصدر: الخزينة العامة للمملكة

إن الإنفاق على الصحة والتعليم في المغرب يأتي في أدنى مراتب العينة (الرسم البياني 14). ففيما يتعلق بالتعليم، ينفق المغرب أقل من البلدان الأخرى في العينة باستثناء مصر وتركيا. وبالنظر إلى نسبة الشباب في المغرب وضعف درجات الاختبار الموحد للمغاربة، يبدو من الواضح أن الحكومة لا تستخدم التعليم بفعالية كأداة للحد من الفوارق. أما وضعية الإنفاق الصحي فبالكاد يمكن القول إنها أفضل، حيث ينفق المغرب على الصحة أقل من جميع البلدان الأخرى في العينة باستثناء مصر. ومع ذلك، لا يزال متوسط العمر المتوقع في المغرب يستقر عند 76 عاما، وهو نفس مستوى تركيا وتونس والأرجنتين. ويبقى هذا المتوسط أقل بكثير من نظيره في البلدان المتقدمة مثل السويد (82 عاما)، لكنه أعلى من مصر (72 عاما) وجنوب إفريقيا (63 عاما). غير أن معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي) في المغرب هو الأعلى بين جميع الدول المدرجة في العينة، باستثناء جنوب إفريقيا.

الرسم البياني 14: الإنفاق على الصحة والتعليم حسب البلد، 2016*

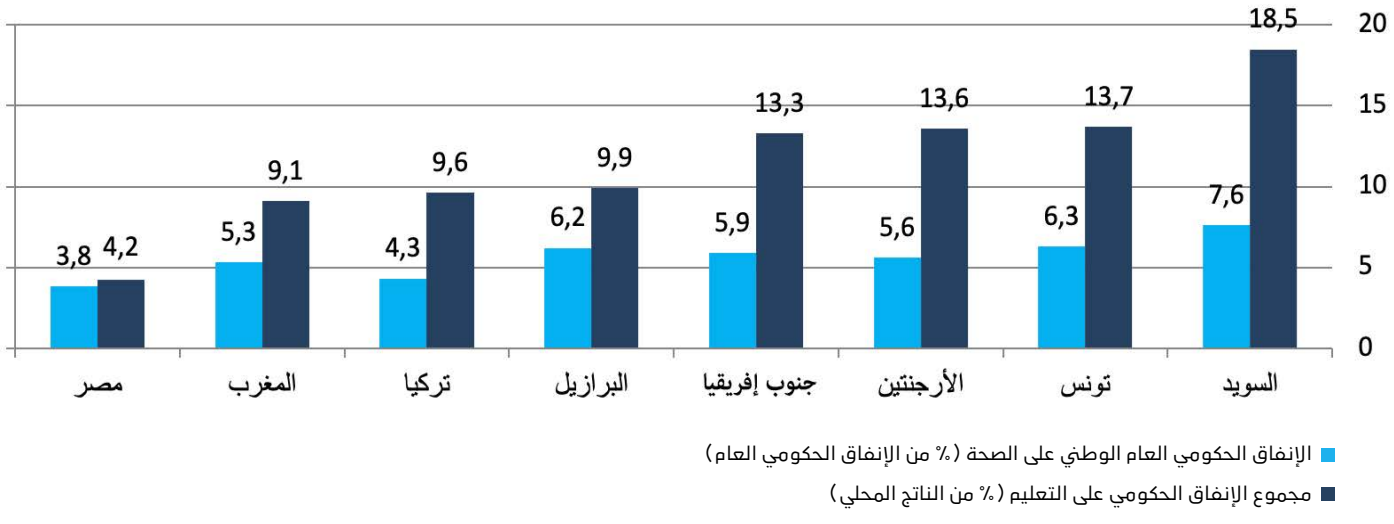

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي. * 2016 أو أحدث البيانات المتاحة.

هذا ولا تكتمل مناقشة دور الحكومة في التأثير على الفوارق دون الإشارة إلى الفساد. ويمكن ربط الفساد والفوارق على نحوين مختلفين.[13] أولا، يمكن أن تقترن الفوارق الكبيرة بالهيمنة التي تمارسها الطبقات الأغنى على الدولة، حيث يمكنها استخدام نفوذها الواسع للحصول على معاملة تفضيلية فيما يتعلق بالعقود الحكومية ومبيعات الأراضي والتنظيم القانوني والضرائب. ثانيا، يمكن للفساد أن يعمق الفوارق لأن الأثرياء فقط هم الذين يستطيعون "شراء" أهم الخدمات وأفضلها (Gupta, Davoodi & Alonso-Terme, 1998; Jong-Sung & Kagram, 2004). صحيح أن أوجه الفساد البسيطة قد تساعد المسؤولين الحكوميين ذوي الأجور المنخفضة على تحسين أوضاعهم على حساب مواطنين آخرين قد يكونون في وضع أفضل، لكن من المحتمل ايضاً أن تضر بالأشخاص الذين لا يستطيعون دفع الرشاوي. وتصنف منظمة الشفافية الدولية المغرب في المرتبة 73 من أصل 180 بلدا، أي في نفس مستوى جنوب إفريقيا وتونس، وأدنى بكثير من السويد، ولكنه أفضل من بعض البلدان الأخرى في العينة. وتحتل البرازيل ومصر مرتبة أدنى بكثير من المغرب. أما السويد، حيث حالات الفساد نادرة، فدرجتها تفوق درجة المغرب بـ2.4 مرات. المعطيات المتاحة غير مكتملة بما يكفي للخروج باستنتاجات نهائية. ومع ذلك، يرجح أن الحكومة المغربية تلعب دورا متواضعا في الحد من الفوارق، كما يبدو أنه - باستثناء مصر - تلعب الحكومات في بلدان العينة الأخرى دورا أكثر أهمية في الحد من الفوارق مقارنة بالحكومة في المغرب.

توصيات

يمكن للحكومة بذل المزيد من الجهد للحد من الفوارق في المغرب. وقد أصبحت هذه القضية أكثر إلحاحا في السنوات الأخيرة حيث تباطأ النمو الاقتصادي في المغرب من 4.3% في المتوسط خلال الفترة 2000-2013 إلى 2.8% خلال السنوات الخمس الماضية. ويحدث هذا الانخفاض في النمو رغم ارتفاع معدلات الاستثمار، (حوالي 32% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط)، ما يعكس مزيجا من التوزيع غير السليم لرأس المال (الاعتماد المفرط على الاستثمار العمومي) وعدم كفاية وتوافق الكفاءات (Agenor & Aynaoui، 2015). إن انخفاض النمو وعدم توافق الكفاءات والفوارق بين الجنسين تؤدي إلى انخفاض المشاركة في سوق الشغل، واستفحال البطالة خاصة في صفوف الشباب والنساء. في الوقت نفسه، ورغم أن عدد الفقراء قد انخفض بشدة، فإن الـ10% الأفقر من السكان لم يعرفوا أي زيادة في نصيبهم من الاستهلاك ومن الدخل منذ 1985، حيث لا يزال في حدود 2.5%. ويبقى هامش الحركة المتاح للحكومة المغربية محدودا بسبب ارتفاع الدين العام، حيث يبلغ الآن 65.1% من الناتج المحلي الإجمالي مع عجز حكومي مرتفع.

ونظرا لتباطؤ النمو في المغرب والإكراهات المالية التي تواجهه، ينبغي أن تكون الإجراءات الرامية إلى الحد من الفوارق معززة للنمو وغير مؤثرة على الميزانية. ومع ذلك، فإن بلورة أي إصلاحات للحد من الفوارق ينبغي بالتأكيد أن تضع في مقدمة أولوياتها توفير تعليم أفضل، وأن يتم تحسين شروط الولوج إليه من طرف الـ50% الأفقر من الساكنة. هذا ولا تستدعي الإصلاحات المطلوبة بالضرورة زيادة الإنفاق، رغم أن ذلك سيساعد، ولكنها تتطلب توزيعا أكثر إنصافا لهذا الإنفاق، وتتطلب قبل كل شيء، فعالية أكبر في إدارة وتدبير نظام التعليم العمومي.

ومن المهم أيضا تحسين شروط ولوج النساء إلى سوق العمل، وهو ما من شأنه أن يقوي النمو ويعزز من الوضع الإيجابي للميزانية. وبما أن المرأة المغربية تقلص الفجوة مع الرجل في مجال التعليم، ونظراً لأن المغرب يحتاج إلى المزيد من العمال المؤهلين، فإن تحسين التوازن بين الجنسين بات أمراً ممكناً ومطلوباً بشكل متزايد. وفي ظل استمرار الانخفاض السريع لمعدل الخصوبة في المغرب، فإن المزيد من النساء ستلجن سوق العمل، كما أن مضاعفة عدد أصحاب الدخل ضمن الأسر الفقيرة في المدن عبر تشجيع النساء على العمل، أو تخليصهن من العمل ذي الإنتاجية المنخفضة في المزارع، سيكون له تأثير كبير على تحسين دخل أسرهن. إن القيام بإصلاحات في مجالي التعليم والنوع الاجتماعي لن يقلل فقط من

13. انظر نيفيس زونيغا، منظمة الشفافية الدولية، 2017، للاطلاع على إحصاء مفيد للأدلة القائمة على الرابط الموجود بين الفساد والفوارق.

الفوارق، بل سيساعد على تسريع النمو الاقتصادي على المدى الطويل. كما يمكن للاستثمارات في التعليم الأولي أن تساعد على تحسين نتائج التعليم بشكل عام، وعلى ولوج المزيد من النساء لسوق الشغل.

وفي قائمة الأولويات، تأتي إصلاحات أخرى يمكن أن يكون لها أيضا تأثيرات كبيرة على الحد من الفوارق وتعزيز النمو. إذ يجب تقليل التباينات الجهوية والاجتماعية فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الصحية الجيدة. وفي هذا الصدد، فإن سياسة اللامركزية مع إعادة توزيع عادل للنفقات الصحية في مختلف جهات المغرب من شأنها أن تقدم المساعدة بكل تأكيد.

ويحتاج المغرب أيضاً إلى جعل النظام الضريبي أكثر تصاعدية من خلال تقليل الاعتماد على الضرائب غير المباشرة وزيادة الضرائب على الدخل. وهذا يتطلب، ضمن تدابير أخرى، تحسين تحصيل الضريبة على الشركات حيث تساهم 2% فقط من الشركات بنسبة 82%[14] من إجمالي ضريبة الشركات المحصلة. فإثقال كاهل عدد قليل من الشركات في القطاع المهيكل أمر غير فعال ومن شأنه أن يشجع نشاط القطاع غير المهيكل. إن معالجة هذا الاختلال من خلال تشجيع هيكلة القطاع غير المهيكل يمكن أن تؤدي إلى تعزيز النمو وتحسين الميزانية.

هناك أيضا حاجة إلى إصلاحات للحد من حالات الفساد التي تساهم في الفوارق وعدم الكفاءة وذلك عبر أشكال مختلفة من المعاملة غير المتكافئة مثل بيع الأراضي، ومنح الرخص، وغير ذلك. إن ضمان خضوع جميع قطاعات الاقتصاد المغربي لمستوى عال من المنافسة سيساعد أيضا على خفض الأسعار بالنسبة لجميع المواطنين، وعلى تقليل الأرباح الزائدة بسبب الممارسات الاحتكارية، وتعزيز الكفاءة والنمو. وفي ظل اقتصاد صغير مثل المغرب، فإن تعزيز المنافسة عادة ما يتطلب انفتاحا أكبر، وهو ما تحقق إلى حد كبير في تجارة السلع، ولكن هناك الكثير مما يمكن القيام به من أجل فتح قطاع الخدمات وتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن بذل جهد أكثر منهجية وانتظاما لاحتواء الفوارق في المغرب والحد منها يتطلب معطيات أفضل وإتاحة الوصول إليها بشكل أكبر من خلال الدراسات الاستقصائية الخاصة بالأسر المعيشية والإيرادات الضريبية. ويجب أن تستند الإجراءات الحكومية إلى فهم أفضل لخصائص الأسر المعيشية في جوانب مختلفة في توزيع الدخل، بما في ذلك مصادر الدخل، وطبيعة المهن، ومستوى التعليم، والحصول على الخدمات الصحية، وغير ذلك. معلومات من هذا النوع من شأنها أن تمكن صانعي السياسات من تقييم جميع أنواع السياسات الحكومية من حيث تأثيرها التوزيعي.

14. انظر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمملكة المغربية بخصوص النظام الضريبي المغربي الذي نشر في 2012. http://www.ces.ma/Documents/PDF/Rapport-Fiscalite-VF.pdf

عن الكاتب، حمزة سعودي

حمزة سعودي باحث اقتصادي بـ"مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد"، وهو مهندس من خريجي المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي. ويشتغل حالياً على مواضيع تتعلق بالدورات الاقتصادية والبطالة وانعدام المساواة والفقر في الدول النامية، إضافةً إلى اهتمامه بسياسات استقرار الاقتصاد الكلي والتجارة الدولية والتنمية الاقتصادية طويلة الأمد. قبل التحاقه بـ"مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد"، ساهم حمزة في وضع تصور لنماذج كمية من أجل إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

عن الكاتب، يوري دادوش

تركز أعمال يوري دادوش، أحد كبار الباحثين في "مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد" وباحث غير مقيم في مؤسسة "بروغل" البحثية، على الاقتصاد الدولي والتجارة والتدفقات المالية والهجرة والسياسات الاقتصادية والحكامة. علاوة على ذلك، يشغل دادوش، الذي يقيم في واشنطن، منصب استشاري رئيسي شريك في شركة "إكونوميك بوليسي إنترناشيونال" محدودة المسؤولية، حيث يقدم خدمات استشارية للبنك الدولي وغيره من المنظمات والشركات العالمية، كما يقوم بإلقاء محاضرات حول العولمة وسياسات التجارة الدولية في كلية السياسات العامة بجامعة ماريلاند الأمريكية. ويركز دادوش في عمله بالأساس على الاتجاهات السائدة في الاقتصاد العالمي وكيفية تعامل البلدان مع تحدي الاندماج والتكامل العالميين من خلال التدفقات التجارية والمالية والهجرة. ومن بين مؤلفاته الصادرة مؤخراً: "الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والتعددية التجارية" (مع شيدو أوساكوي كمحرر مشارك)، و"القوة الساحقة: كيف تُحوِّل الأسواق الناشئة العولمة؟" (مع وليام شو)، و"انعدام المساواة في أمريكا" (مع كمال درويش وآخرين)، و"حروب العملات" (مع فيرا إيدلمان كمحررة مشاركة)، و"النموذج الضائع: اليورو في أزمة".

مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد

يعتبر " مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد" مركزا مغربيا للدراسات، مهمته الإسهام في تطوير السياسات العمومية الاقتصادية منها والاجتماعية والدولية التي تواجه المغرب وباقي الدول الإفريقية بصفتها جزأ لا يتجزأ من الجنوب الشامل. وعلى هذا الأساس يعمل المركز على تطوير مفهوم "جنوب جديد" منفتح ومسؤول ومبادر؛ جنوب يصوغ سرديته الخاصة، ويبلور تصوراته ومنظوره لحوض المتوسط والجنوب الأطلسي، في إطار خال من أي مركب تجاه باقي العالم. كما يهدف المركز، من خلال أعماله، إلى مواكبة السياسات العمومية في إفريقيا، معتمدا في ذلك على خبراء دول الجنوب وتصوراتهم للتطورات الجيوسياسية التي تهم منطقتهم. ويتمثل هذا التموقع، القائم على تطوير الحوار والشراكات المختلفة، في تثمين الخبرة الإفريقية الكافلة بالإسهام في تشخيص للتحديات المطروحة وإيجاد السبل الناجعة لمعالجتها. إقرأ المزيد

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء الكاتب.

POLICY CENTER FOR THE NEW SOUTH
THINK • STIMULATE • BRIDGE

مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد

العنوان : مجمع سان سيتي ، المبنى C
شارع البرتقال، حي الرياض، الرباط، المغرب.

الهاتف : 04 04 54 37 5 212+
الفاكس : 54 13 71 37 5 212+
البريد الإلكتروني : contact@policycenter.ma